الجيوش وتجارب التغيير السياسي في المنطقة العربية منذ 2011:
رؤية وصفية مقارنة

Armies and experiences of political change in the Arab region since 2011: a descriptive, comparative view

* بلخيرات حوسين أستاذ محاضر أ
جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر
houhoubelkhir@gmail.com

زوامبية عبد النور أستاذ محاضر أ
جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر
Abdenour82@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020/09/23	**تاريخ القبول:** 2021/09/12	**تاريخ النشر:** 2022/06/10

ملخص :

عرفت المنطقة العربية منذ سنة 2011 تجارب متعددة للتغيير السياسي وإذا كانت هذه التجارب قد اختلفت في تطوراتها السياسية والأمنية لا من حيث درجة العنف ولا من حيث مستوى هشاشة الدول المترتب عنها ولا من حيث حجم التدخل الخارجي فان الثابت هو أن مواقف وأوضاع جيوش الدول التي شملتها تلك التجارب قد لعبت دورا في التأثير على تلك التطورات ، ولا يعني ذلك أن تلك المواقف والأوضاع كانت هي العامل الأبرز في رسم تلك المسارات ولكنها كانت من بين العوامل المهمة على الرغم من اختلاف مكانة الجيوش في الحياة السياسية من دولة الى أخرى ، وتستهدف هذه الدراسة اسكتشاف أنماط تعامل الجيوش مع تجارب التغيير السياسي في إطار وصفي مقارن.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات العسكرية. تجارب التغيير السياسي. المنطقة العربية

*.المؤلف المرسل : بلخيرات حوسين

Abstract:

Since 2011, the Arab region has known multiple experiences of political change, and if these experiences differed in their political and security developments, neither in terms of the degree of violence nor in terms of the level of fragility of the resulting states, nor in terms of the size of external interference,

the constant is that the positions and status of the armies of the countries covered by these Experiments have played a prominent role in influencing these developments, and this does not mean that these positions and situations were the most prominent factor in drawing these paths, but they were among the important factors despite the difference in the status of armies in political life from one country to another, and this study aims to discover Patterns The armies hope with the experiences of political change in a comparative, descriptive view

Keywords : Armies. Experiences of political change. The Arab region

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية منذ بداية سنة 2011 مجموعة من موجات الحراك الشعبي اختلف في توصفيها بين الذين اعتبروها تدشينا للموجة الخامسة للتحول الديمقراطي في العالم تضاف الى سلسلة الموجات السابقة ، وبين الذين اعتبروها مجرد مؤامرة على المنطقة العربية تضاف أيضا الى مخرجات الفكر التآمري على هذه المنطقة ، لكن ما هو ثابت في كل الأحوال أن المنطقة العربية عرفت تجارب للتغيير السياسي اختلفت في تطوراتها السياسية والأمنية .

وإذا كانت هذه التجارب قد اختلفت في مساراتها لا من حيث درجة العنف ولا من حيث مستوى هشاشة الدول المترتب عنها، ولا من حيث مستوى التحول الديمقراطي الذي تم تحقيقه ولا من حيث حجم التدخل الخارجي فان الثابت هو أن مواقف وأوضاع جيوش الدول التي شملتها تلك التجارب قد لعبت دورا بارزا في التأثير على تلك التطورات ، ولا يعني ذلك أن تلك المواقف والأوضاع كانت هي العامل الأبرز في رسم تلك المسارات ولكنها كانت من بين العوامل المهمة على الرغم من اختلاف مكانة الجيوش في الحياة السياسية من دولة الى أخرى .

إن التحليل المطروح في هذه الدراسة يعتمد في المقام الأول على " المقارنة العملية " لتعامل المؤسسات العسكرية مع تجارب التغيير السياسي التي حدثت بالدول العربية في السنوات الأخيرة أكثر من " الرهان التفسيري " على إطار نظري مرجعي جاهز ذلك أن الأطر المرجعية المتوفرة تتضمن مجموعة من المعوقات التي تصعب من تطبيقها ، وإذا أردنا ترجمة هذا السياق من الناحية المنهجية فإننا نقول أن الدراسة تعتمد أكثر

على " منهجية دراسات الحالات " التي تستمد المتغيرات والمؤشرات التحليلية من واقع الموضوع المدروس أكثر من الاعتماد على " منهجية تحليل المتغيرات " التي تعتمد على إطار نظري مرجعي كخيط ناظم لكل تفاصيل العملية البحثية ، وعلى هذا الأساس فان هذه الدراسة تسعى الى البحث في الرهانات التالية :

1- استكشاف أنماط مواقف الجيوش من تجارب التغيير السياسي التي حدثت في المنطقة العربية منذ سنة 2011

2- محاولة التوصل الى إطار يبرز مواصفات نمط التعامل الايجابي للمؤسسات العسكرية مع التغيير السياسي المرتبط بحراك شعبي.

المحور الأول : الجيوش والثورات : مدخل نظري موجز

أخذ موضوع " العلاقات المدنية العسكرية " حيزا كبيرا من الاهتمام في ما يتعلق بعلاقة الجيوش بالشؤون السياسية وطورت حول الموضوع أدبيات نظرية متنوعة ومعمقة ، وهذا ربما ما جعل الاهتمام بموضوع علاقة الجيوش بالثورات الداخلية يغوص في عمومية موضوع العلاقات المدنية العسكرية ، ومع ذلك يمكن الإشارة الى الإطار النظري المرجعي الذي طرحه " زولتان باراني " في كتابه " كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟ ولماذا ؟ " والذي حدد فيه أربع مجالات كبرى يمكن من خلالها فهم استجابة الجيوش للثورات الداخلية وهي :[1]

1-العوامل العسكرية والتي تشمل : - التماسك الداخلي للجيش (من حيث الانقسامات الدينية والعرقية والقبلية والمناطقية ، الانقسامات الجيلية بين كبار وصغار الضباط ، الانقسام بين الضباط والمجندين ، الانقسامات بين قوات النخبة والقوات التقليدية ، والانقسام بين الجيش والأجهزة الأمنية ، والانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية)- الجنود المحترفون مقابل الجنود المجندون إجباريا - رؤية قادة الجيش لشرعية النظام - سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي.

2- العوامل المتعلقة بالدولة وتشمل : – تعامل النظام مع الجيش (الاهتمام بالرفاهية المالية لأفراد الجيش ، الاهتمام بالجيش ، طبيعة المهام المكلف بها الجيش ، استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرار ، العدالة في تعيينات القادة ، وضع الجيش في المجتمع)- أوامر النظام للجيش .

3- العوامل المجتمعية وتشمل: حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات – شعبية مطالب المتظاهرين – التآخي مع الجيش.

4- العوامل الخارجية وتشمل: العلاقات الخارجية – الانتشار الثوري- علاقة ضباط الجيش بالخارج.

وبالرغم من أهمية هذا الإطار النظري المرجعي إلا أن تطبيقه يصطدم بجملة من المعوقات نعتقد أنها تتمثل في جزئيتين رئيستين ، أما الأولى فهو أن الكثير من المؤشرات القياسية المطروحة في النموذج ليس من السهل الحصول على معلومات حولها أو على الأقل التأكد من صدقية هذه المعلومات لأنها تتعلق بالموقف الطبيعي والاعتيادي للحساسية الأمنية والسياسية للمؤسسة العسكرية، إذ ليس من السهل الحصول على معلومات حول البنية الداخلية ونمط العلاقات السائد داخل الجيش وكذلك مستوى الرضائية في العلاقات مع النخب المدنية الى غيرها من المؤشرات.

أما الجزئية الثانية فهي المتعلقة بصعوبة تعميم النموذج في عديد مؤشراته فعلى سبيل المثال يرى هذا النموذج أن الجيوش تكون أكثر ميلا للاستجابة الايجابية للثورات في حالة ضعف شرعية النظام السياسي ولكننا شهدنا في الحالة السورية انحياز كامل من الجيش لصالح النظام السياسي بالرغم من ضعف شرعيته ، وأيضا يرى النموذج أن المعاملة السلبية من طرف النظام السياسي للجيش يدفعه الى التجاوب الايجابي مع الثورات لكن في النموذج التونسي كان معاملة نظام الرئيس بن علي للجيش معاملة سلبية ومع ذلك حافظ الجيش على " حياده " الى ابعد الحدود ،كما يرى هذا الإطار النظري المرجعي أن الحجم الواسع للمظاهرات يدفع المؤسسة العسكرية الى تجنب العنف وهو معاكس تماما لما شهدناه في الحالة السورية.

لكن بصورة عامة يمكن ضبط مجموعة من الإشكاليات التي تثار حول تعامل الجيوش مع " اللحظات الثورية " وهي تشمل ما يلي : [2]

- معضلة العلاقة بين الحماسة الديمقراطية للثورات وبين النزوع للطابع السلطوي المرتبط بطبيعة المؤسسة العسكرية.

- التفضيلات السياسية للنخب العسكرية بخصوص الوضع الجديد الناشئ وخاصة ما يتعلق بتفضيلاتها حول القوى السياسية الأصلح لتولي السلطة .

- إشكالية العلاقات المدنية – العسكرية في الوضع الجديد وما إذا كانت النخب العسكرية لها استعداد كامل للخضوع للسيطرة المدنية.

- إمكانية حدوث انشقاقات في صفوف المؤسسة العسكرية نتيجة اختلاف الآراء حول التعامل مع الأوضاع الثورية .

المحور الثاني : الجيوش و تجارب التغيير السياسي في الدول العربية

حتى لا نتوه في زحمة "التوصيفات" لما حدث في الدول العربية في السنوات الأخيرة إن كان ربيعا عربيا أم لا ، نكتفي بالوصف لما حدث وهو أننا شهدنا تجارب للتغيير السياسي ، وأحد العوامل الأساسية التي أدت الى تلك النتائج هي مواقف الجيوش وذلك بمخرجات وخيارات مختلفة ، بمعنى أن مواقف الجيوش كان لها دور محوري في التداعيات السياسية والأمنية التي عرفها مسار التغيير السياسي في هذه الدول وقد شهدنا خيارات ونماذج وأوضاع مختلفة لتعامل الجيوش مع تلك المسارات.

الجيش السوري : نموذج الولاء العقائدي

ففي سوريا اختارت المؤسسة العسكرية الاصطفاف الى جانب النظام الحاكم ضد الإرادة الشعبية في التغيير ويفسر ذلك عند الكثيرين بطبيعة هذا الجيش المصنف ضمن " الجيوش العقائدية " حيث أن المؤسسة العسكرية السورية لا تحكم بشكل مباشر ولكنها أداة للحكم عبر ضبط وتنميط للأفراد المجندين وكقاعدة اجتماعية للنظام ... ولا يتمتع بأي درجة من المرونة دون أن يحكم العسكر البلاد مباشرة[3].

كما عمل حزب البعث على الدمج بين الجيش ومؤسسة الحكم وذلك من خلال أيدلوجيا تقوم على مبدأ الجيش العقائدي، وبعد وصول الرئيس حافظ الأسد للسلطة سيطر الضباط العلويين على كافة المناصب الحساسة في الجيش السوري تقريباً، فضلاً عن الاعتماد على معايير الثقة والولاء بدلا من معايير الكفاءة لتولي المناصب الهامة وانتشار الفساد بشكل كبير في الجيش السوري وإمعانا في تنفيذ ذلك تم استحداث الوحدات العسكرية الخاصة لتصبح أداة في يد النظام السوري لتثبيت حكمه، وهو ما يعتبر استمراراً لنهج الانتداب الفرنسي ، الأمر الذي جعل الجيش السوري بعيد عن المجتمع السوري، وشديد الارتباط بالنظام الحاكم [4].

الجيش التونسي : نموذج الحياد .

أما في تونس فقد اختار الجيش التونسي اتجاه " الحياد " في سياق التعامل مع الحراك الشعبي المناهض لنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، ثم تبع ذلك نفس الخيار اتجاه المشهد السياسي الذي استأثرت القوى المدنية التونسية بإدارته ، ويعود ذلك الى "العقيدة السياسية" للجيش التونسي الذي ينأى بنفسه بشكل كامل عن الشؤون السياسية منذ الاستقلال مرتبطة من جهة بظروف نشأة الجيش التونسي الذي لم يتشكل من النواة الصلبة للمقاومين اتجاه الاستعمار الفرنسي ، وكذلك من خلال مجموعة مظاهر

في الحياة السياسية التونسية منها سيطرة السياسي / الحزبي على العسكري وكذلك احتكار النخب المدنية لمنصب وزير الدفاع بالإضافة إلى ضعف الميزانيات الموجهة لوزارة الدفاع [5].

وقد استمر هذا خلال قيام الثورة سواء في بداياته الأولى أو في إطار ضبط المرحلة الانتقالية والتي توجت بدستور 2014 والذي ينص في المادة 18 على" الجيش الوطني جيش جمهوري وهو قوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط ، مؤلفة ومنظمة هيكليا طبقا القانون، ويضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام. ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون" [6].

ومع ذلك فان هذا الخيار قد أفرز هو الآخر تداعيات سلبية سياسيا وأمنيا فمن الناحية السياسية لم تستطع القوى المدنية لوحدها حماية مسار التغيير بالإضافة الى تفجر مجموعة من الصراعات بينها لم تجد أي مؤسسة منظمة ووازنة تمارس عنصر التحكيم اتجاهها بل الأعمق من ذلك فان الجيش بعد الثورة أصبح في حد ذاته محل للصراع السياسي بين النخب السياسية المدنية وقد ظهر ذلك بداية في الدستور المؤقت الذي أصدرته "حكومة الترويكا" في ديسمبر 2011 حيث انقسمت المسؤولية على الأمور العسكرية بين الرئيس (منصف المرزوقي) ورئيس الوزراء (حمادي الجبالي) وهي الصيغة التي تم الحفاظ عليها فيما بعد في دستور 2014 ، كما عمل رئيس الوزراء على إنشاء مجلس للأمن ككيان مؤسسي موازي لمجلس الأمن القومي الذي يرأسه الرئيس وكان رد الرئيس المرزوقي من خلال إنشاء منصب مستشار عسكري للرئيس وإحياء مجلس الأمن القومي الذي لم ينعقد منذ 1991 [7] ، وهو ما أثار الجدل على وحدة المؤسسة العسكرية التونسية وانعكاسات ذلك على الواقع الأمني حيث عرفت تونس مرحلة من عدم الاستقرار الأمني تمثلت في موجة من العمليات الإرهابية والاغتيالات السياسية .

الجيش المصري : نموذج السيطرة المباشرة على الحكم

أما في مصر فقد اختارت المؤسسة العسكرية الاندفاع الى السيطرة المباشرة على الحكم ولم يتبلور هذا الخيار فقط بعد عزل الرئيس الاسبق محمد مرسي ولكن منذ اللحظة المباشرة لسقوط نظام الرئيس الاسبق حسني مبارك حيث تحرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة سريعا للسيطرة على العملية الانتقالية فتم عقد استفتاء دستوري في مارس 2011 وتبعه إعلان دستوري أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في 30 من الشهر نفسه واستمرت فترة سيطرة المجلس على السلطة التنفيذية حتى انتخاب محمد مرسي رئيسا والذي تم عزله بعد سنة واحدة فقط من الحكم المدني [8].

لكن الخيار في حد ذاته خلق تداعيات سلبية سياسيا وامنيا ، فمن الناحية السياسية تزايدت مظاهر"العسكرة" في النظام السياسي المصري ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال تطور العلاقات المدنية العسكرية بعد ثورة 25 يناير 2011 وهو المجسد الآن في الدستور المصري لسنة 2014 ويمكن استكشاف ذلك من خلال مقارنة الوضع الدستوري للمناصب والمؤسسات العسكرية الرئيسية كوزير الدفاع والمجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الأمن القومي بين دساتير 1971 و2012 و 2014 .. لاكتشاف تزايد نزعة العسكرة من خلال تراجع السيطرة المدنية على هذه المؤسسات [9]، أما من الناحية الأمنية فقد عرفت مصر أحداث عنف جزئي تمثلت أغلبها في أعمال إرهابية .

إن المحدد الأساسي لاندفاع المؤسسة العسكرية المصرية للسيطرة على الحكم مباشرة بعد سقوط نظام الرئيس مبارك مرتبط بالبحث عن الحفاظ على الوضع الاستقلالي " سياسيا وماليا واقتصاديا " والذي استطاعت تجسيده عبر عشرات السنين ، وقد أخذ ذلك مظاهر عديدة منها الاستقلال التشريعي والقضائي ، والهيمنة التشريعية على المدنين ، وقد أخذ محدد " الحفاظ على الوضع الاستقلالي " جرعة إضافية منذ سنة (2013) من خلال تحول موقف الجيش من الحفاظ على الوضع الاستقلالي الى كونه المؤسسة المركزية في الدولة .[10]

الجيش اليمني والليبي : النموذج الانقسامي

ويشترك الوضع اليمني والليبي في نفس الوصف من حيث أن كلا الحالتين عرفتا تفكك الجيش وقد كان لذلك تداعيات سلبية عميقة سياسية وأمنيا ، أما في اليمن فقد ارتبط الانقسام في المؤسسة العسكرية بمشروع توريث الحكم لصالح الابن " احمد علي عبد الله صالح " حيث عمل الرئيس صالح على تعيين القيادات العسكرية على أساس عائلي فتم تعيين " ابنه احمد علي عبد الله صالح " قائد للحرس الجمهوري والقوات الخاصة ، وابنه " خالد " قائد القوات المدرعة ، و " ابن اخيه " يحي محمد عبد الله صالح رئيس أركان الأمن المركزي و طارق محمد عبد الله صالح " ابن اخ " الرئيس كقائد للحرس الخاص ، وعمار محمد عبد الله صالح " ابن اخ" الرئيس كمسؤول لجهاز الأمن

القومي أين جرت محاولة فريدة في اليمن لضمان ولاء الجيش عبر العصبية العائلية مباشرة [11].

و قد حفزت " اللحظة " الثورية الانقسام الذي كان موجودا أصلا داخل المؤسسة العسكرية فعلى خلفية أحداث جمعة الكرامة يوم 18 مارس /آذار 2011، والتي راح ضحيتها قرابة خمسين شابا من شباب الثورة في ساحة التغيير بصنعاء، أعلنت شخصيات سياسية واجتماعية عديدة استقالتها من حزب المؤتمر الشعبي العام وانضمامها للثورة الشعبية، غير أن الحدث الأبرز الذي غيّر مسار الثورة هو إعلان اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية وقائد الفرقة أولى مدرع، يوم 21 مارس /آذار 2011 تأييده ودعمه السلمي لثورة الشباب، وفور صدور بيان اللواء علي محسن أعلنت ثلاث مناطق عسكرية من بين خمس انضمامها للثورة. فإلى جانب المنطقة الشمالية الغربية التي يقودها اللواء علي محسن نفسه، والتي تعد من أكبر المناطق العسكرية في اليمن انضمت كل من المنطقة الشرقية بقيادة اللواء محمد علي محسن، والمنطقة العسكرية الوسطى بقيادة العميد الركن محمد علي المقدشي، والمنطقة المركزية التي أعلن قائدها اللواء سيف البقري انضمامه بشكل منفرد إلى الثورة، بينما ظلت معظم الألوية التابعة للمنطقة المركزية تحت السيطرة الفعلية للحرس الجمهوري بقيادة العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس السابق، حيث تمتد هذه المنطقة من ذمار إلى محافظة عمران مرورا بصنعاء العاصمة، وهي أكثر المناطق تسليحا، ويقع الحرس الجمهوري في نطاقها .وبالإضافة إلى ذلك، فقد انضم إلى الثورة الكثير من الألوية من مختلف المناطق العسكرية، أهمها اللواء 310 بقيادة العميد حميد القشيبي في محافظة عمران، واللواء 67 في الحديدة التابع للقوات الجوية بقيادة العميد الركن أحمد السنحاني، واللواء 15 مشاة بقيادة العميد ثابت جواس ومنذ دلك الوقت لا تزال هناك إشكاليات في سياق توحيد المؤسسة العسكرية اليمنية.[12]

ونفس الحالة من الانقسام شهدتها ليبيا حيث ارتبطت اللحظة الثورية بحدوث انقسام مباشر في قوات الجيش ، فقد عمل نظام معمر القذافي على عدم بناء جيش يملك القوة الرادعة والتسلح الجيد وكان التركيز منصبا على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكريا على الجيش النظامي وعندما قامت ثورة 17 فبراير لم يشارك جزء من الجيش بوحداته المتنوعة في المنطقة الشرقية في قمع المتظاهرين باستثناء كتيبة الفضيل بوعمر ، بل تم الاعتداء على المعسكرات والاستيلاء على مخازن السلاح والآليات وجانب من الضباط

والجنود انضم الى معسكرات الثورة لتدريب الثوار وصيانة الأسلحة وتجهيزها وآخرون انضموا الى جبهات القتال بينما فضل البعض من الضباط والجنود اتخاذ موقف محايد لفترة من الزمن وفي المناطق الغربية والجنوبية باستثناء بعض المدن وبهدف بسط النظام السابق سلطته استغل النظام قوات الجيش في قمع الثورة سواءا بالرضا أو الإجبار على الرغم من انشقاق الكثير من الضباط [13].

ان حالة الانقسام التي عرفها الجيش الليبي أثناء اللحظة الثورية مرتبطة بحالة انقسام أصلية في النظام العسكري الليبي يستند من جهة الى إطار عسكري تقليدي أي وجود جيش مهمته الدفاع عن الوطن ومواجهة التهديدات الخارجية بالرغم من الضعف الذي يعتريه ، ومن جهة ثانية إطار غير تقليدي يضم مجموعة من الوكالات الأمنية هدفها الحفاظ على النظام السياسي تتشكل في غالبيتها على أسس عائلية وقبلية.[14]

لقد انعكس انقسام المؤسسة العسكرية بشكل مباشر على الدولتين اليمنية والليبية تشابهت في المظاهر فمن الناحية السياسية دخلت كلتا الدولتين في إشكالية شرعية عميقة حيث لا يزال هناك عجز عن بناء نظام سياسي جديد نتيجة إشكالية الشرعية العميقة فالواجهات المدنية الرسمية في الدولتين (الرئيس عبد ربه هادي منصور في اليمن ، وحكومة الوفاق الوطني في ليبيا) تم ترسيمهما برعاية المجتمع الدولي أكثر منه نتيجة توافقات داخلية.

أما من الناحية الأمنية فقد ضاعت كلتا الدولتين في دوامة من العنف الشامل ففي اليمن وبالرغم من جهود تشكيل ما يسمى بالجيش اليمني الجديد عن طريق دمج عناصر المقاومة الشعبية إلا أن تبلور الميليشيات الحوثية كفاعل عسكري فتح جبهة من الصراع العنيف المستديم [15] ، كما فتح الباب للتدخل العسكري الإقليمي متمثل في تدخل ما يسمى بالتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية ، أما في ليبيا فقد استقر الوضع العسكري على ما يصفه " فريديريك ويري" بالنظام الأمني الهجين حيث هناك نسق للقوات النظامية العسكرية والأمنية وكذلك نسق للميليشيات المسلحة دون أن يكون للأولى قدرة على السيطرة على الثانية وتراوح علاقات النسقين بين لحظات من التعاون ولحظات من الصراع العنيف [16].

الجيش السوداني : نموذج تقاسم السلطة

عرفت السودان حراكا شعبيا استمر لمدة شهور على حكم الرئيس عمر حسن البشير توج بتدخل الجيش السوداني لعزل الرئيس السوداني وقد أثارت طريقة التدخل

الهواجس من ان يكون الجيش السوداني يستنسخ تجارب تاريخية سابقة له ، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس مجلس عسكري يقود مرحلة انتقالية لمدة عامين مع حل كل المؤسسات المدنية للدولة على جميع المستويات ، وقد أثار ذلك ردود أفعال من طرف القوى الممثلة للحراك السوداني وتم بناءا عليه مواصلة الحراك الى غاية التوقيع على ما تسمى بالوثيقة الدستورية بتاريخ 4 اوت 2019 والتي تشير الى نموذج آخر في تعامل المؤسسات العسكرية مع الحراك الجيش قائم على مبدأ تقاسم السلطة مع القوى المدنية.

إن الوثيقة الدستورية التي تعبر عن جوهر نموذج تقاسم السلطة بين النخب المدنية والمؤسسة العسكرية السودانية تتضمن عديد التفاصيل المهمة التي يمكن من خلالها التوصل الى هشاشة هذا النموذج في تعامل المؤسسات العسكرية مع تجارب التغيير السياسي المرتبطة بحراك شعبي ومن ذلك ما يلي :[17]

1- الانسداد الذي يمكن أن يقع في المجلس السيادي باعتباره من أهم المؤسسات الانتقالية فبالرغم من الافضلية العددية للمدنيين (6 مدنيين) مقابل (عسكريين) إلا أن النظام الداخلي للمجلس يتيح اتخاذ القرارات إما عن طريق أغلبية الثلثين أو بالتوافق.

2- بالرغم من ميل الوثيقة الى اعتماد النظام البرلماني كنظام رئيسي للدولة وهو ما يخول لمؤسسة البرلمان أن تكون أهم مؤسسة في المرحلة الانتقالية والتي تخضع لسيطرة النخب المدنية (قوى الحرية والتغيير) حيث تختار 67 من أعضائها ، إلا أن هناك تداخل واضح في الصلاحيات بين المجلس التشريعي والمجلس السيادي وفي قضايا حساسة منها ما يتعلق بالعلاقة مع الحكومة وكذلك ما يتعلق بعلان الحرب أو حالة الطوارئ وكذلك الاعتراض على التشريعات

3- ما يتعلق بوضع الأجهزة النظامية حيث أصبحت تثار إشكاليات جوهرية حول وحدة المؤسسة العسكرية السودانية لا من حيث إعطاء وضع خاص لما تسمى " قوات الدعم السريع " الذي يخضع مباشرة للمجلس السيادي ، ولا من حيث ما يتعلق بجهاز المخابرات الذي أخضعت مسؤوليته لطرفين المجلس السيادي والحكومة .

الخاتمة:

من الممكن بعد هذا العرض أن نخلص لمجموعة من النتائج وهي كلها متمحورة حول استكشاف أنماط تعامل الجيوش مع تجارب التغيير السياسي التي حدثت في بعض الدول :

1- لا يوجد إطار نظري مرجعي دقيق يمكن الاعتماد عليه لتحليل سلوك الجيوش اتجاه الثورات الشعبية التي حدثت في المنطقة العربية، فحتى الإطار النظري الشهير الذي طوره " زولوتان باراني " يتضمن عدد من المعوقات منها ما يتعلق بصعوبة الحصول على معلومات تخص بعض مؤشراته القياسية ومنها ما يتعلق بضعف "حجية" بعض هذه المؤشرات .

2- من الواضح أن استجابة الجيوش في الدول العربية للثورات والحراكات الشعبية كانت مختلفة ، وهذا يعني أن هذه الاستجابة قد تأثرت بالضرورة بعوامل متعددة منها ما يتعلق ببنية المؤسسات العسكرية في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بالبيئة العملية المحيطة.

3- إن التقييم العام يجعلنا نتوصل الى أن أي استجابة ايجابية من طرف الجيوش للحراكات الشعبية يجب أن تتصف بما يلي :أ- الاصطفاف الى جانب الإرادة الشعبية وليس الى جانب النظام الحاكم /ب - عدم تبني الحياد السلبي /ج– عدم الاندفاع الى سيطرة المباشرة على الحكم / د– الحفاظ على تماسك الجيش ووحدته ، حيث تم التوصل الى هذه الخصائص من خلال تحليل وصفي لتجارب مختلفة من تعامل الجيوش مع الحراكات الشعبية التي حدثت في الدول العربية في السنوات الأخيرة.

الهوامش:

[1] لتفاصيل أكثر حول هذا الإطار المرجعي يمكن العودة الى : زلوتان باراني. **كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟ ولماذا ؟** .(القاهرة : الشبكة العربية للأبحاث 2016).

[2] محمد عبد الله يونس. **العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية** ، في نادية محمود مصطفى ، أمل حمادة (محرران) .الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .2012) ، 305-306

[3] عزمي بشارة. **الجيش والسياسة : إشكاليات نظرية ونماذج عربية.** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017)،ص 36

[4] ولاء أبو السعود علي. **استجابة الجيوش العربية لموجة الاحتجاجات الثورية : دراسة مقارنة بين مصر وسورية**. على الرابط : http://www.acrseg.org/40932

[5] انظر: كريم المرزوقي : **استثناء الجيش التونسي في منطقة الانقلابات : لماذا استمر في حياده السياسي؟** على الموقع :https://www.ultrasawt.com/

[6] **المادة 18 من دستور الجمهورية التونسية جانفي 2014** .ص 05

[7] شارلان غريوال. **ثورة هادئة : الجيش التونسي بعد بن علي** .(بيروت : مركز كارنيجي للشرق الأوسط .24 فيفري 2016) ،ص05

[8] ريسا بروكس : **فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر: دروس من الماضي والحاضر** (جنيف : مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة) . 2015. ص 19

[9] نفس المرجع ، ص25

[10] رجب عز الدين. **إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر** (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات 7 مارس 2015) ، ص 18-36

[11] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . **الجيش والثورة الشعبية في اليمن** .(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) . مارس 2011 .ص 03

[12] سقاق عمر السقاف. **المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية**.على الرابط : http://www.ypwatch.org/governance.php?id=1049

[13] عاشور شوايل. **تداعيات الربيع العربي امنيا على ليبيا : واقع ورؤية** في أعمال مؤتمر: "تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية" (بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط 22-23 يناير 2014) .ص 4-5

[14] العربي العربي . **المؤسسة العسكرية في ميزان الثوريتين التونسية والليبية** مجلة سياسات عربية .ع 37. (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) . مارس 2019. ص 36

[15] عادل عبد الصادق. **بناء الجيش اليمني بين التحديات والفرص** .على الرابط : http://accronline.com/article_detail.aspx?id=29349

[16] خالد حنفي علي. **أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور تسوية النزاعات**. في تحرير محمد عبد الله يونس. مسارات متشابكة : إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط . (القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.) . ديسمبر 2015 . ص 67

17 لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة : المحجوب أبو علي. **الوثيقة الدستورية السودانية : قراءة قانونية سياسية** . (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات) 15 أغسطس 2019